مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يوم . السبت 02 مارس 2024

ذا ناشيونال: المتهم المشارك في قضية رشوة السيناتور الأمريكي بوب مينينديز يقر بأنه مذنب

(ترجمات . ذا ناشيونال)

تابع تقرير نشره موقع ذا ناشيونال المستجدات في قضية رشوة السيناتور الأمريكي بوب مينيديز المتهم بالعمل وكيلًا أجنبيًا غير مسجل للحكومة المصرية.

ويقول الموقع إن متهم مشارك في قضية الرشوة المصرية المتهم فيها السيناتور الأمريكي بوب مينينديز أقر يوم الجمعة بالذنب في محكمة اتحادية بنيويورك.

أقر رجل الأعمال من نيوجيرسي خوسيه أوريبي بالذنب في سبع تهم بما في ذلك التآمر لارتكاب رشوة والاحتيال في وعرقلة سير العدالة. كما وافق على التعاون مع المدعين العامين في القضية المرفوعة ضد مينينديز.

اتّهم أوريبي بتزويد مينينديز وزوجته بسيارة مرسيدس بنز مكشوفة مقابل محاولة السيناتور الأمريكي تعطيل تحقيق جنائي كان يواجهه رجل الأعمال.

ودفع اثنان من المتهمين الآخرين في القضية - وائل حنا وفريد دايبس - ببراءتهما. كما دفع مينينديز وزوجته نادين مينينديز ببراءتهما.

ووجهت للزوجين في سبتمبر تهمة «الانخراط في علاقة فاسدة» مع ثلاثة أشخاص في نيوجيرسي، من بينهم المصري الأمريكي وائل حنا.

في ملف منفصل للمحكمة بعد شهر، اتّهم مينينديز أيضًا بالعمل كوكيل غير مسجل لمصر.

كما اتّهم حنا وزوجة مينينديز بالعمل مع السيناتور لمساعدة الحكومة المصرية بين يناير 2018 ويونيو 2022.

بالإضافة إلى قبول سيارة مرسيدس بنز المكشوفة، يُتهم مينينديز أيضًا بقبول مئات الآلاف من الدولارات، بما في ذلك في سبائك ذهبية.

أعلن مينينديز في أكتوبر أنه سيتنحى عن لجنة العلاقات الخارجية القوية بمجلس الشيوخ، والتي يمكنها حجب إرسال الأموال إلى الجيوش الأجنبية.

وقد تحدى حتى الآن الدعوات للاستقالة من منصب السيناتور.

المونيتور: القوى الاقتصادية في الشرق الأوسط تراهن على حقائق جديدة، من الطلب على النفط إلى مستقبل مصر

(ترجمات . المونيتور)

استعرض تقرير اتجاهات المونيتور لشهر فبراير 2024 الآفاق الاقتصادية لاقتصادات دول الشرق الأوسط بما في ذلك مصر.

وقال الموقع الأمريكي إن صفقة تاريخية جعلت الاقتصاد المصري المنهك يقترب من نقطة تحول محتملة. ففي 23 فبراير، كشفت القاهرة النقاب عن صفقة استثمارية بقيمة 35 مليار دولار مع دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتركز الصفقة على تطوير منطقة رئيسة من ساحل البحر المتوسط. ويوصف هذا الاستثمار بأنه أكبر صفقة في تاريخ مصر على الإطلاق، ويمكن أن تُغير النظرة المستقبلية لحكومة مصر التي تكافح أزمة مالية خانقة.

ومن المفترض أن تساعد هذه الخطوة في تمهيد الطريق لصفقة جديدة مع صندوق النقد الدولي، إذ تعتبر هذه التدفقات الإماراتية أساسية لتزويد القاهرة بسيولة مؤقتة للتغلب على انخفاض آخر في قيمة الجنيه في وقت تتراجع فيه عائدات قناة السويس التي تشتد حاجة الاقتصاد المصري لها بسبب هجمات الحوثيين على الشحن في البحر الأحمر، الأمر الذي أدى إلى تفاقم نقص العملة الأجنبية في مصر.

وفي إعلانها عن الصفقة، روجت الإمارات العربية المتحدة لإمكانية دعم النمو الاقتصادي والتنمية في مصر، بينما توقعت أن يجذب المشروع الضخم استثمارات تتجاوز 150 مليار دولار. ولم يُذكر كيف يمكن أن تؤثر الأزمة الاقتصادية في مصر على الشرق الأوسط الكبير مع استمرار حرب غزة في تهديد الاستقرار الإقليمي.

ولفت الموقع إلى أن رهان الإمارات الكبير على مصر ظهر بعد يومين من قيام شركة الدفاع الإماراتية إيدج وشركة بناء السفن الإيطالية فينكانتيري بإنشاء مشروع مشترك مقره أبو ظبي لتصنيع السفن البحرية، مُشكلة مؤسسة لها خط أنابيب تجاري تبلغ قيمته حوالي 32 مليار دولار.

وتتناسب هذه الخطوة مع نمط أوسع في منطقة الخليج، حيث تضخ الحكومات الأموال في صناعات استراتيجية جديدة وسط مساعي طموحة للتنويع الاقتصادي. وتتوقف هذه الخطط جزئيًا على استعادة الهدوء الإقليمي الذي دمرته الحرب بين إسرائيل وحماس. والمفتاح لتحقيق ذلك هو تحقيق الاستقرار في الاقتصادات الضعيفة مثل الاقتصاد المصري.

ميدل إيست بيزنس انتلجانس: مصر تتلقى عطاءات لتطوير شرم الشيخ بقيمة 15 مليار دولار

(ترجمات . ميدل إيست بيزنس انتيلجانس)

استعرض تقرير نشره موقع ميدل إيست بيزنس انتلجانس الخطط والصفقات الاستثمارية المحتملة التي تعتزم مصر إبرامها مع مستثمرين عرب.

وقال الموقع إن صناديق الثروة السعودية والقطرية تقدم عروضًا لتطوير موقع رئيس= على البحر الأحمر.

وأوضح الموقع أن مصر تلقت عطاءات من عديد من المستثمرين لتطوير مدينة جديدة تسمى رأس جميلة في شرم الشيخ. وتقدر تكلفة المشروع بـ 15 مليار دولار.

وقد قُدمت العطاءات إلى صندوق الثروة السيادية للحكومة المصرية، هيئة الاستثمار المصرية.

ومن بين مقدمي العطاءات صناديق الاستثمار في المملكة العربية السعودية وقطر، بما في ذلك صندوق الاستثمار العام السعودي وصندوق الثروة السيادية القطري. وهما يقدمان عطاءات إما بشكل فردي أو كجزء من اتحادات.

وسيشمل مشروع رأس جميلة مشاريع سكنية وتجارية وسياحية موزعة على 50 ألف فدان (حوالي 210 كم مربع) جنوب شرم الشيخ. ويهدف إلى تطوير مركز حضري جديد لدفع النمو الاقتصادي في جنوب سيناء.

سيوقع العارض الفائز (العروض) اتفاقيات امتياز مع الحكومة المصرية للقيام بأعمال التطوير واسعة النطاق خلال السنوات المقبلة. ويُعد المشروع جزءًا من خطط مصر لتوسيع صناعة السياحة وتطوير مدن جديدة.

أفريكا كونفيدنشال: الغاز الإسرائيلي يدخل حسابات السيسي في غزة

(ترجمات . أفريكا كونفيدنشال)

نشر موقع أفريكا كونفيدنشال تقريرًا يتناول كيف دخل الغاز الإسرائيلي في حسابات السيسي في الحرب على غزة.

يلفت الموقع الفرنسي في مستهل تقريره إلى أن الصراع في غزة وضع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في موقف صعب. ولم يتمكن من ممارسة نفوذ كبير على مسار الصراع، بخلاف تأكيد رفضه لأي إعادة توطين جماعي لفلسطينيي غزة في مصر والعمل مع قطر في الجهود المبذولة للتوسط في صفقة الرهائن. وقد تضرر الاقتصاد المصري الهش بالفعل من هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر، والتي أدت إلى انخفاض إيرادات قناة السويس. ولا يوجد احتمال على المدى القريب لحل الصراع، وقد تكون الأمور على وشك أن تتفاقم إلى حد كبير إذا مضت إسرائيل قدماً في شن هجوم كبير على رفح.

وحذرت مصر إسرائيل من أن معاهدة السلام الموقعة عام 1979 قد تصبح في خطر إذا استمر الهجوم على رفح. وفي الوقت نفسه، يقوم مقاول مصري ببناء جدار خرساني حول منطقة تبلغ مساحتها 18 كيلومترًا مربعًا على طول الحدود الشرقية لقطاع غزة، فيما يمكن أن يكون بمثابة حالة طوارئ للتعامل مع نزوح الفلسطينيين الفارين من أي هجوم إسرائيلي من هذا القبيل.

ومن ناحية أخرى، كانت مصر تعمل مع صندوق النقد الدولي على حزمة مالية معززة لمساعدتها على التعامل مع أزمة ميزان مدفوعاتها ـ وقد اعترف صندوق النقد الدولي بأن هذه الحزمة سوف تشمل النظر في التكاليف الإضافية الناجمة عن أزمة غزة. وتعمل مصر أيضًا على وضع خطط لتحقيق زيادة كبيرة في إمدادات الغاز الطبيعي من إسرائيل، سواء من خلال خط الأنابيب البحري الحالي أو من خلال بناء خط أنابيب بري جديد.

صناعة الغاز في مصر

وأشار الموقع إلى أن صناعة الغاز في مصر مرت بعدة دورات منذ أن بدأ تطوير حقولها في شرق البحر المتوسط قبل ما يقرب من 40 عامًا. وفي نهاية التسعينيات، قررت الحكومة أن هناك احتياطيات كافية للشروع في استراتيجية التصدير والتي تتمثل في إنشاء خطوط الأنابيب إلى الأردن وإسرائيل ومصانع الغاز الطبيعي المسال. وبلغت الصادرات ذروتها عند ما يقرب من 20 مليار متر مكعب في عام 2009، لكنها شهدت بعد ذلك انخفاضًا حادًا، مع تقادم الحقول، وارتفاع الاستهلاك المحلي، وتوقف شركات النفط العالمية عن الاستثمار بسبب الشروط السيئة.

وبعد تحسين هذه الشروط، تعافي الإنتاج. ويعود الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى اكتشاف حقل ظهر وتطويره السريع، والذي بدوره شجع قطاع الغاز البحري الإسرائيلي الناشئ. واستؤنفت صادرات الغاز الطبيعي المسال في 2019، لتصل إلى نحو 10 مليارات متر مكعب في 2022، مما يدر على مصر نحو 8 مليارات دولار. ومع ذلك، فقد ساعد في هذا الأداء استكمال الواردات من حقلي تمار وليفياثان في إسرائيل، عبر خط الأنابيب نفسه الذي استُخدم في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لتصدير الغاز إلى إسرائيل.

وقد بدأ إنتاج مصر في الانخفاض مرة أخرى، بسبب النضوب الطبيعي وبعض المشاكل الفنية في حقل ظهر، والتي لم تُحل بعد. وظل الاستهلاك المحلي تحت السيطرة في عام 2022 بفضل استيراد زيت الوقود الروسي بسعر مخفض كبديل للغاز في محطات توليد الكهرباء، لكن ذلك انخفض منذ أوائل عام 2023 بسبب نقص النقد الأجنبي في مصر.

بدأت الواردات من إسرائيل في عام 2020، بناءً على اتفاقيات تجارية طويلة الأجل بين مالكي تمار وليفياثان (بما في ذلك شركة شيفرون، المشغل) وشركة مصرية مسجلة في الخارج مملوكة لمجموعات أعمال مرتبطة بأجهزة المخابرات. وارتفعت هذه الواردات بشكل مطرد إلى نحو 8.5 مليار متر مكعب في عام 2023، جاء معظمها من حقل ليفياثان.

ويشكل الغاز الإسرائيلي 14% من إجمالي الإمدادات المصرية. وكان هناك انقطاع قصير بعد الهجوم الذي قادته حماس على إسرائيل في 7 أكتوبر، لكن الواردات استؤنفت في أوائل نوفمبر، وتفيد التقارير الآن أنها تصل إلى ما يعادل 10 مليار متر مكعب سنويا.

تقييد خيارات السيسي

ولفت الموقع إلى أنه وحتى لو كان السيسي يميل إلى اتخاذ موقف أكثر حزمًا تجاه إسرائيل، فسيتعين عليه أن يفكر مليًا في مخاطر تعريض المساعدات المالية الغربية للخطر وإثارة حالة طوارئ في مجال الطاقة من خلال قطع الإمدادات الحيوية من الغاز الإسرائيلي.

وقد سعت السلطات المصرية إلى التقليل إلى أدنى حد من التدقيق في أنشطتها فيما يتعلق بغزة. وكان الوصول إلى شمال سيناء مقيدًا بشدة لسنوات، وذلك بسبب الحملة العسكرية المصرية الطويلة الأمد ضد المتمردين الإسلاميين والقبليين. وصدرت التقارير الأولى عن إنشاء المنطقة المسورة على الجانب المصري من حدود رفح في 14 فبراير من منظمة غير حكومية مقرها لندن، وهي مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان. وقد أكدتها وسائل الإعلام الغربية فيما بعد مع إمكانية الوصول إلى صور الأقمار الصناعية.

وكان أحد جوانب المشروع هو مشاركة شركة مقاولات، مملوكة لرجل أعمال بارز في سيناء وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية الذي يسيطر عليه الجيش. ويسيطر رجل الأعمال أيضًا على وكالة سفر تنشط في تأمين تأشيرات الخروج

لفلسطينيي غزة الذين يحملون جوازات سفر أجنبية، وتدير قوة قبلية مسلحة جيداً.

وقد سعت الحكومة إلى التشكيك في هذه التقارير، على الرغم من اعتراف وزير الخارجية سامح شكري بأن مصر ستتعامل بشكل إنساني مع أي نزوح جماعي للفلسطينيين من رفح، في حين أعادت التأكيد على الخط الرسمي المتمثل في أنها لا تزال تعارض أي تهجير من هذا القبيل. وفي الوقت نفسه، استدعت السلطات رئيس تحرير إحدى وسائل الإعلام المستقلة القليلة في مصر للاستجواب، في رد واضح على نشرها مقالا عن أنشطة رجل الأعمال في سيناء إبراهيم العرجاني.

ويضيف الموقع أن السيسي ليس أمامه سوى القليل من الخيارات الجيدة في أزمة غزة. وتركز مصر على محاولة درء الهجوم الاسرائيلي على رفح في إطار وقف لإطلاق النار يشمل تبادل الأسرى. وهذا من شأنه أن يسمح بزيادة إمدادات المساعدات الإنسانية، ومعظمها عبر مصر، وسط مفاوضات حول إنشاء هياكل لتوزيع المساعدات وإدارة غزة، وكذلك حول الترتيبات الأمنية.

كان للوضع في غزة والتمرد في سيناء بعض الجوانب الإيجابية لنظام السيسي. وقد أتاحت لمصر تسليط الضوء على دورها في السعي لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة في مواجهة الجماعات العنيفة. وقد كان هذا مفيداً في درء الانتقادات الموجهة إلى سجل السيسي في مجال حقوق الإنسان. كما يمكن أن يصب ذلك في صالح السيسي في جهوده لتأمين خطة إنقاذ مالية جديدة.

اعتماد مصر المتزايد على تمار

وأوضح الموقع أن الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة أثارت ردود فعل قوية بين الرأي العام المصري، ولكن الانتقادات العلنية لحكومتهم بسبب استجابتها الضعيفة كانت نادرة، وذلك نظراً للمخاوف المبررة من الانتقام من الأجهزة الأمنية. وقد يفسر هذا الرد الخافت نسبياً على الأخبار التي تفيد بأنه بينما كانت إسرائيل تستعد للهجوم على رفح، توصلن البلدان إلى صفقة لزيادة إمدادات الغاز الطبيعي من حقل تمار إلى مصر.

وأكدت هذه الصفقة اعتماد مصر المتزايد على الغاز الإسرائيلي، ذلك أن إنتاج مصر من الغاز في الوقت الحالي لا يكفي لتلبية الطلب المحلي، ناهيك عن تشغيل محطتي تصدير الغاز الطبيعي المسال. وحتى مع إضافة الغاز الإسرائيلي، اضطرت مصر إلى ترشيد إمدادات الكهرباء منذ منتصف عام 2023، ولم يكن هناك سوى عدد قليل من شحنات الغاز الطبيعي المسال التي تغادر محطتي إدكو ودمياط. وهناك احتمال أن يرتفع إنتاج مصر مرة أخرى، لكن ذلك يعتمد على نتائج التنقيب المستمر.

ويرتبط الاتفاق الأخير لتعزيز الواردات الإسرائيلية بقرار شركاء تمار بالمضي قدماً في التوسع الذي سيوفر 4 مليارات متر مكعب إضافية من الغاز سنوياً. ومن المقرر أن تبدأ عمليات التسليم في يوليو 2025. وجرى التعاقد حالياً على توريد ملياري متر مكعب سنوياً. كما أن هناك خططاً لإنشاء خط أنابيب جديد يمتد من نقطة جنوب بئر السبع إلى شمال سيناء بسعة تصل إلى 20 مليار متر مكعب.

ويشكل حقل غزة البحري، الذي اكتشف في المنطقة الاقتصادية الخالصة للسلطة الفلسطينية عام 2000، هامشا في هذه القصة. والحقل صغير نسبياً، إذ تقدر احتياطياته بحوالي 30 مليار متر مكعب (يقدر احتياطي ظهر بأكثر من 700 مليار متر مكعب)، لكن هذا سيكون كافياً لتلبية احتياجات غزة من الكهرباء وترك فائض مفيد للتصدير. وقد تراجعت خطة لتصدير فائض غزة عبر محطات الغاز الطبيعي المسال المصرية عندما سيطرت حماس على غزة.

وقد أحيت مصر هذا الاقتراح عندما بدأ إنتاجها من الغاز في الانخفاض، ومن اللافت للنظر أن إسرائيل وافقت على ذلك في منتصف عام 2023. ويبدو أن هذا نابع من تقييم مفاده أن الفوائد الاقتصادية من ذلك ستقنع حماس بالكف عن أي مغامرة عسكرية.

انترفاكس: مصر تناقش امتيازات جديدة مع شركة لوك أويل الروسية

(ترجمات . مؤشر)

اهتمت وكالة إنترفاكس الروسية بسعي شركات روسية للحصول على امتيازات جديدة في مجال النفط والغاز في مصر.

وقالت الوكالة إن مصر تناقش امتيازات جديدة مع شركة لوك أويل الروسية.

وقال وزير البترول والثروة المعدنية المصري طارق الملا للصحفيين: «تعمل لوك أويل في البلاد، وهم شركاء جيدون ويريدون زيادة الأعمال، ويناقشون امتيازات جديدة». وأضاف: «تجري الآن جولة جديدة».

وتدير شركة لوك أويل امتياز مليحة في مصر بحصة تبلغ 24%. ومليحة هي واحدة من أولى مشاريع الإنتاج الأجنبية لشركة لوك أويل. ودخلتها الشركة في عام 1995. وأدى الاستكشاف الإضافي النشط، بما في ذلك الحفر الزلزالي والاستكشافي ثلاثي الأبعاد، إلى اكتشاف عديد من الحقول عالية الإنتاجية في مناطق: ندى نورث وجواهر (2007)، وأركاديا (2010)، وإيمري ديب (2012)، وروزا نورث (2013) ومليحة ويست (2014). وفي ديسمبر 2020، أعلنت شركة إيني أنها اكتشفت حقلا نفطيا جديدا في امتياز مليحة في أركاديا ساوث. وأضاف هذا 10 آلاف برميل يوميا إلى إجمالي إنتاج الشركة من النفط في الصحراء الغربية بمصر.

وأشارت الوكالة إلى أن مصر وافقت على تمديد امتياز غرب عش الملاحة في ديسمبر 2023. ويمتلك المشاركون في المشروع حصصا متساوية، إذ تمول الشركة الروسية 100% من التكاليف. وبدأ الإنتاج في المنطقة منذ عام 1998، مع دخول شركة لوك أويل المشروع في عام 2002.

وفي عام 2020، حُددت حصة لوك أويل عند 0.6 مليون برميل (80500 طن) من إجمالي الإنتاج البالغ 1.2 مليون برميل (172000 طن).

بُنيت عديد من المرافق كجزء من المشروع، بما في ذلك مزرعة صهاريج بسعة إجمالية تبلغ 9000 متر مكعب وخط أنابيب تصدير بطول 100 كيلومتر يربط حقول المنطقة بمحطات تحميل النفط على الساحل الغربي للبحر الأحمر.

منتدى الشرق الأوسط: سد النيل الأزرق.. هل ستشتعل التوترات الإثيوبية المصرية؟

(ترجمات . منتدى الشرق الأوسط)

نشر موقع منتدى الشرق الأوسط تقريرًا للكاتب مارتن شيرمان يستعرض تداعيات الخلافات بين مصر وإثيوبيا بشأن نزاع سد النهضة على الاستقرار الإقليمي.

يبدأ الكاتب تقريره بثلاث اقتباسات جميعها لمسؤولين مصريين تسلط الضوء على خطورة الممارسات الإثيوبية الأحذية فيما يتعلق بـ ملء وتشغيل سد النهضة.

ويقول الكاتب إن النزاع بين حكومتين متحالفتين مع الغرب في أفريقيا، والذي جرى تجاهله إلى حد كبير في التعليقات الغربية، يهدد بالتحول إلى صراع مفتوح. ويركز النزاع على توزيع مياه أقوى نظام أنهار في القارة بين الدولتين الثانية والثالثة من حيث عدد السكان – إثيوبيا ومصر، على التوالي.

ويشير الكاتب إلى أن جذور التوتر ذات شقين، أحدهما قانوني؛ والثاني فني، تتعلق الأولى بوثيقة قانونية عمرها ما يقرب من مائة عام؛ والأخرى عبارة عن مشروع ضخم للطاقة الكهرومائية في الوديان العميقة للمرتفعات الإثيوبية.

ويعود تاريخ الصراع إلى اتفاقية من الحقبة الاستعمارية عندما أبرمت الاتفاقية الإنجليزية المصرية عام 1929 بين مصر وبريطانيا العظمى بشأن الاستفادة من مياه نهر النيل، حيث تمثل بريطانيا مستعمراتها في المنبع في حوض نهر النيل - السودان وأوغندا وكينيا وتنزانيا - الذين لم يكن لهم رأي يذكر في تحديد شروطها. ولعقود من الزمن، جرى إدارة وتخصيص مياه نهر النيل بموجب معاهدة 1929، التي منحت مصر حق النقض على مشاريع البناء على نهر النيل أو أي من روافده.

ومع نهاية الحكم الاستعماري – قبل قيام القاهرة ببناء السد العالي في أسوان عام 1960، والذي من شأنه أن يغمر مناطق واسعة من شمال السودان – أعقب هذا الاتفاق اتفاق لاحق عام 1959، أُبرم بشكل ثنائي بين مصر والسودان ما بعد الاستعمار.

وقد عززت هذه الاتفاقية الأخيرة بشكل فعال أحكام المعاهدة الإنجليزية المصرية لعام 1929، ولم تراعي سوى القليل من الاحتياجات المائية لدول المنبع الأخرى، بما في ذلك إثيوبيا، التي لم تكن موقعة على أي من الاتفاقيتين والتي توفر مرتفعاتها أكثر من 80% من المياه التي تصب في نهر النيل.

ومع تزايد عدد السكان والاحتياجات المائية، بدأت الحقائق الهيدرولوجية تتغير حتمًا، مما يشكل تحديًا للهيمنة المصرية على نظام النهر واستخدامه. ومع ذلك، فإن الصراع المستمر منذ فترة طويلة على مياه النيل بين دولتي المنبع والمصب لم يتصاعد إلا في عام 2011 مع قرار إثيوبيا البدء في بناء سد ضخم على النيل الأزرق، وهو أكبر سد في أفريقيا وأكبر محطة للطاقة الكهرومائية في القارة - ومن بين أكبر السدود في العالم.

الكهرباء الإثيوبية مقابل المياه المصرية

يوفر توليد الطاقة المحتمل من السد لإثيوبيا فرصة لزيادة إمدادات الكهرباء بشكل كبير في بلد يعاني من نقص حاد في الطاقة.

وعلى الرغم من حقيقة أن الاقتصاد الإثيوبي كان في السنوات الأخيرة واحدًا من أسرع الاقتصادات نموًا في العالم - إذ زاد الوصول إلى الطاقة الكهربائية بنسبة تزيد عن 400 بالمائة في العقدين الأولين من هذا القرن، إلا أنه لا يزال بلدًا يمزقه الفقر المدقع.

ومن ناحية أخرى، ينظر المصريون، الذين يعانون من نقص خطير في المياه، بقلق شديد إلى استكمال مشروع قد يعيق تدفق النهر إلى بلادهم، التي تعتمد بشكل كبير على نهر النيل لإمدادها بالمياه. وفي الواقع، يأتي 85% من مياه مصر من النيل الأزرق، الذي ينبع في إثيوبيا، وأقل من 7% من الموارد المحلية الأخرى، والتي تشمل المياه الجوفية، والنفايات السائلة المعاد تدويرها، والمياه المحلاة، والأمطار المتفرقة على طول الساحل.

وتنعكس خطورة المأزق المائي الاستراتيجي المصري في الأرقام المثيرة للقلق التالية. فخلال العقود الستة الماضية، تضاعف عدد سكان مصر أربع مرات (من 27 مليونًا إلى حوالي 115 مليونًا سنويًا) وانخفضت إمدادات المياه للفرد إلى 600-700 – ربع ما كانت عليه من 660 سم إلى 2500 سم).

علاوة على ذلك، أصبحت مصر بالفعل تحت عتبة الفقر المائي التي حددتها الأمم المتحدة، وبحلول عام 2025 تحذر المنظمة من أنها ستقترب من مستوى منخفض للغاية، وهو ما يعتبره خبراء المياه بمثابة الندرة المطلقة.

اشتد الصراع طويل الأمد على مياه النيل، بين دولتي المنبع والمصب، في عام 2011، مع تقلبات صعود وهبوط، وتضمن مفاوضات مباشرة بين الحكومتين المصرية والإثيوبية، ومحاولات وساطة بمشاركة الاتحاد الأفريقي وجنوب أفريقيا وتبادل طويل للتهديدات والتهديدات المضادة. واندلعت التوترات مرة أخرى في فبراير 2022 عندما بدأت أديس أبابا في تشغيل أول توربينات السد الثلاثة عشر، وبدأت من جانب واحد في إنتاج الكهرباء، دون التشاور أو التنسيق مع أي من دول النيل الأخرى. وتصاعدت التوترات مرة أخرى مؤخرًا عندما أفادت التقارير أن إثيوبيا أكملت ملء السد.

المياه: الأمر الوحيد الذي قد يدفع مصر إلى الحرب

وأشار الكاتب إلى أن القاهرة كانت في كثير من الأحيان عدوانية فيما يتعلق ببناء سد النهضة، والذي بدأ يتجسد قرب نهاية ولاية حسني مبارك التي دامت أربعة عقود في فبراير 2011. وبعد الإطاحة به، في أواخر مارس، مباشرة أعلنت أديس أبابا عن خطط، لبناء السد وبعد عدة أيام، وضع رئيس الوزراء الإثيوبي حجر الأساس للمشروع.

وعارض المصريون بشدة عمليات البناء اللاحقة، وانخرطوا في بعض الأحيان في دبلوماسية هجومية في محاولة لثني الإثيوبيين عن مشروعهم الطموح. والواقع أن الرفض المصري لإقامة إثيوبيا السدود على النيل الأزرق داخل حدودها السيادية يسبق مبادرة سد النهضة، وفقًا للكاتب.

وبالعودة إلى ما يزيد على أربعة عقود، أعلنت القاهرة أن المياه يمكن أن تصبح سببًا للحرب، كما عكس ذلك الرئيس السابق أنور السادات، الذي أعلن بصرامة أن الأمر الوحيد الذي يمكن أن يدفع مصر إلى الحرب مرة أخرى هو المياه.

وعلى نحو مماثل، بعد مرور عقد من الزمان، حذر وزير الخارجية المصري آنذاك بطرس بطرس غالي ـ الذي أصبح فيما بعد الأمين العام للأمم المتحدة ـ من أن الحرب القادمة في الشرق الأوسط لن تكون بسبب السياسة، بل على مياه النيل.

وينوّه الكاتب إلى أن استكمال السد يؤدي إلى تفاقم التوترات من خلال السماح لإثيوبيا بتوسيع أنشطة الري، الأمر الذي يقلل من تدفق المياه إلى مصر بمرور الوقت. وتواجه مصر بالفعل أزمة مياه حادة بسبب عوامل مثل النمو السكاني وتغير المناخ.

ويشكل النزاع تهديدًا محتملًا للأمن القومي المصري من خلال تشتيت الموارد المصرية بعيدًا عن الحفاظ على الاستقرار في سيناء، حيث ينشط التمرد منذ فترة طويلة. ومن الممكن أن يؤثر تجدد النشاط هناك على إسرائيل.

وقد اتخذت الولايات المتحدة أساليب مختلفة للتوسط في النزاع ولكن بدون نجاح ملموس بسبب تعنت إثيوبيا

ومصالحها المتنافسة. وقد تكون هناك حاجة إلى مبادرة واسعة النطاق للبنية التحتية للمساعدة في حل أزمة المياه في مصر.

ذا ناشيونال: صفقة الإمارات تمنح المصريين راحة أكثر في شهر رمضان

(ترجمات . ذا ناشيونال)

تناول تقرير أعده كمال طبيخة نشره موقع ذا ناشيونال التأثيرات الإيجابية لصفقة رأس الحكمة على أسعار المواد الغذائية في شهر رمضان.

يلفت الكاتب في مطلع تقريره إلى القلق الذي كان ينتاب المصريين بشأن ارتفاع الأسعار في شهر رمضان، الوقت الذي ترتفع فيه نفقات الطعام عادة.

ومع ذلك، بعد التغطية الإعلامية واسعة النطاق للصفقة الجديدة مع الإمارات العربية المتحدة والتي وعد المسؤولون بأنها ستخفف من الأزمة الاقتصادية المستمرة، هناك أمل أكبر في أن تكون الوجبات الجماعية اليومية للشهر الكريم ميسورة التكلفة هذا العام.

ومن المتوقع على نطاق واسع أن تؤدي الصفقة إلى خفض أسعار المواد الغذائية للمصريين، لأنها ستزود بلدهم المستورد الصافي بالعملات الأجنبية الكافية للسيطرة على الأسواق الموازية وبالتالي تقليل تكاليف الاستيراد.

وقد سُجل بالفعل انخفاض كبير في قيمة الدولار مقابل الجنيه المصري في السوق السوداء في البلاد منذ الإعلان عن الصفقة.

ويُتداول الجنيه منذ أسابيع بأكثر من ضعف سعر الصرف الرسمي البالغ 31 جنيها للدولار، إلا أنه انخفض بين الجمعة، تاريخ الإعلان عن الصفقة، والسبت من 62 إلى 49 جنيها للدولار، حسبما أكد تاجر عملة للصحيفة. .

وأضاف أنه استقر منذ ذلك الحين عند نحو 50 جنيها.

ونظرًا لعدم توفر العملة الأجنبية عبر القنوات الرسمية، يلجأ المستوردون منذ أشهر إلى الأسواق السوداء لتأمين المبالغ المالية اللازمة لتخليص بضائعهم.

وسُجلت بالفعل انخفاضات طفيفة في أسعار عدد من السلع، بما فيها المواد الغذائية، منذ يوم الجمعة.

وقالت سمية علاء، 38 عامًا، وهي أم مصرية لثلاثة أطفال: «كل ما يتحدث عنه الجميع في الأخبار هو بيع رأس الحكمة للإمارات العربية المتحدة وانخفاض أسعار المواد الغذائية».

وأضافت: «لم أصدق ما تقوله الأخبار، فهم يعدون دائمًا بخفض الأسعار. ولكن عندما ذهبت إلى السوبر ماركت يوم الاثنين ووجدت أن أسعار الدجاج قد انخفضت بمقدار بضعة جنيهات، اعتقدت أنه ربما يكون هذا صحيحًا». .

وأرجع علاء عز، الأمين العام للغرف التجارية المصرية، الانخفاض الطفيف في أسعار الدجاج إلى انخفاض أسعار الذرة

وفول الصويا، وهما المكونان الأساسيان في علف الدجاج اللذين ترتفع فاتورة وارداتهما الشهرية (680 مليون دولار قبل القيود المفروضة على الإنتاج غير المباشر). وتسببت في ارتفاع أسعار المستهلك ثلاث مرات منذ عام 2022.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الحجم الكبير للاستثمار الإماراتي، والذي من المتوقع أن تصل الدفعة الأولى منه بقيمة 10 مليارات دولار، إلى خزائن مصر في غضون أسبوعين، سيسمح للحكومة بتخليص شحنات المواد الغذائية الكبيرة المحتجزة في الموانئ في انتظار الدولارات اللازمة للإفراج عنها، وفقًا للسيد عز.

وقال: «حتى الآن، لم يتمكن المستوردون إلا من تخليص ما يكفي من البضائع شهريًا لتغطية الاحتياجات قصيرة المدى، الأمر الذي لم يؤدي فقط إلى تفاقم تراكم البضائع في الموانئ، بل أبقى الأسعار مرتفعة لأن الطلب كان يفوق العرض في كثير من الأحيان».

وتابع: «لكن التراكم الآن سيصب في صالح البلاد لأنه بمجرد تأمين العملة الأجنبية، يمكن تخليص معظم البضائع وإرسالها إلى أرفف المتاجر الكبرى في وقت قصير للغاية».

تعزيز الأمن الغذائي

وأضاف عز أن تخليص المزيد من السلع بشكل أسرع سيزيد الإمدادات في منافذ المواد الغذائية الحكومية المدعومة وفي الأسواق الحرة، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى انخفاض الأسعار الإجمالية في غضون أسابيع قليلة.

منذ يناير، عرضت الحكومة أنواعًا مختلفة من المواد الغذائية بأسعار مخفضة في منافذ أهلًا رمضان المنتشرة في 18 محافظة من أصل 27 محافظة في مصر.

وأظهرت التغطية التي ترعاها الدولة لمنافذ البيع طوابير طويلة من العملاء ينتظرون السماح لهم بالدخول، وقد وصل بعضهم قبل ساعات من مواعيد العمل.

وقالت وزارة التموين المصرية، في بيان يوم الاثنين، إن الصفقة الإماراتية مكنتها من خفض أسعار زيت الطهي، التي تضاعفت ثلاث مرات منذ عام 2022، في منافذ أهلا رمضان، مما مكن البلاد أيضًا من تعزيز احتياطياتها الغذائية.

وفي حين وعدت عديد من البيانات الحكومية بتخفيض الأسعار قبل شهر رمضان، فإن التقديرات الأكثر تواضعًا للانتعاش الاقتصادي تتوقع فترة شهرين على الأقل قبل أن يشعر معظم المصريين بتأثير الودائع النقدية، وفقًا لأحمد غنيم، أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة.

ذا ناشيونال انترست: السرد الإعلامي المؤيد لروسيا يترسخ في مصر

(ترجمات . ذا ناشيونال)

نشرت مجلة ذا ناشيونال انترست تقريرًا للكاتب جوخان سينكارا يستعرض ازدهار السردية المؤيدة لروسيا والمناهضة للغرب في مصر من بين دول شرق أوسطية عدة.

تشير المجلة في مطلع تقريرها إلى زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 6 ديسمبر من العام الماضي إلى منطقة الشرق الأوسط وتحديدًا إلى الإمارات والسعودية مع تصاعد المخاوف من تمدد الصراع في غزة إلى حرب إقليمية أوسع.

وعلى الرغم من قصرها، فقد حظيت زيارة بوتين باهتمام وتفاعل واسع النطاق على كل من وسائل الإعلام الاجتماعية ووسائل الإعلام التقليدية، وخاصة في العالم العربي. وبمساعدة السردية المتزايدة الانتشار بأن دول الخليج لم تعد تابعة للغرب، تشجع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأوسع بعضها البعض على البحث عن شراكات مع القوى العالمية الأخرى، مثل الصين وروسيا.

واشتعلت وسائل الإعلام الاجتماعية والتقليدية بمقاطع فيديو للمصافحات «الأخوية» الشهيرة الآن بين بوتين والزعيم الفعلي للمملكة العربية السعودية، محمد بن سلمان. علاوة على ذلك، بعث حفل الترحيب الكريم الذي تلقاه الرئيس بوتين في الإمارات العربية المتحدة من محمد بن زايد، برسالة إلى الغرب مفادها أن بوتين لا يزال يتمتع بعلاقات قوية مع ما كانا يعتبران ذات يوم اثنين من أقرب حلفاء أمريكا.

كل هذا لم يأت من فراغ. لقد دأبت روسيا على مضايقة القادة في الخليج والمنطقة الأوسع، مستفيدة من وضعها الذاتي الحذر كشريك بديل، والذي يمكن أن يوفر للدول الغنية بالنفط خيارات غير غربية ونفوذا محتملا لتعزيز مصالحها.

ازدهار السردية الروسية في مصر

وتلفت المجلة إلى أن مصر لم يغب عنها هذا التحوط الجيوسياسي، وهي الدولة الأكثر اكتظاظا بالسكان في العالم العربي. لبعض الوقت، تمتعت روسيا ومصر بعلاقات إيجابية نسبيًا، سواء عسكريًا، أو اقتصاديًا، أو سياسيًا، أو في الآونة الأخيرة، في مجال الإعلام.

وفي يونيو 2023، زار وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف مصر للقاء الرئيس السيسي. وقبيل الزيارة، أشارت تقارير إعلامية إلى أن جهاز المخابرات العامة المصري، الذي يملك معظم القنوات الإعلامية في البلاد، أصدر قرارًا يقضي بتوجيه وسائل الإعلام إلى الترويج للرواية الروسية بشأن الصراع في أوكرانيا والرجوع إلى الأخبار المنشورة على قناة أر تي العربية وسبوتنيك العربية كمصادر رئيسة للمعلومات والتقارير الإعلامية.

وفي حين يمكن اعتبار ذلك بادرة مجاملة مع أكبر دبلوماسي روسي في المدينة، فقد أثبت التعاون الإعلامي وتنسيق الروايات بين البلدين أنه مستمر.

وتقول المجلة إن نظرة سريعة على التغطية المصرية لزيارة بوتين إلى الخليج توضح وضوحًا جليًا أن وسائل الإعلام المصرية تنشر الرواية الروسية على نطاق واسع. والواقع أن إحدى الرسائل الأساسية التي روجت لها وسائل الإعلام الروسية كانت أنه على الرغم من العقوبات التي فرضها الغرب ومذكرة الاعتقال من المحكمة الجنائية الدولية، نجح بوتين في كسر الحصار الغربي، وإحباط أجندته الرامية إلى تحويل النظام الروسي إلى نظام منبوذ.

ولم تكن وسائل الإعلام المصرية مخيبة للآمال، إذ رددت عشرات العناوين الرئيسة المشاعر نفسها. وجاء في عنوان لصحيفة «المصري اليوم» أن «زيارة نادرة تخرج بوتين من العزلة الدولية» ليحظى باستقبال دافئ في الخليج، بينما جاء في عنوان آخر من موقع «صدى البلد» الإخباري «تجاهل بوتين مذكرة الاعتقال وذهب إلى الشرق الأوسط».

تناغم وانسجام

ومع اكتساب خدمات أر تي وسبوتنيك العربية جذبًا هائلًا في مصر، تمكنت مواقعها الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي وقنواتها التلفزيونية بنجاح من دفع الرواية الرسمية الروسية إلى جميع مستويات المجتمع المصري، وفقًا للمجلة.

ويبدو أيضًا أن وكالات الأنباء المصرية تروج للرواية الروسية ذاتها. وفي الواقع، وقعت صحيفة الأهرام، المزود الرائد للأخبار في البلاد، اتفاقية رسمية مع وكالة أنباء روسية رسمية.

وفي بلد يواجه بالفعل قيودًا على حرية الإعلام، فإن الروايات السائدة في مصر ليست من قبيل الصدفة. ومع ذلك، فإن الطبيعة المنتشرة في كل مكان تقريبًا للرسائل المعادية للغرب، وهي رسالة التراجع والانحطاط التي تتناقض مع صورة روسيا التي يُفترض أنها خيرة، لا تواجه أي نوع من أنواع المقاومة.

وبما أن العالم العربي، بل وجزء كبير من الجنوب العالمي، «يتحوط لرهاناته» وينوع خيارات سياسته الخارجية، فمن الحكمة أن ينتبه صناع السياسات المعنيون في الغرب إلى حرب الكلمات والسرديات التي يخسرونها بشدة.

سكاي نيوز: سعر الحرية.. الشركة التي تتربح الملايين من بؤس غزة

(ترجمات . سكاي نيوز عربية)

نشرت شبكة سكاي نيوز تحقيقًا أعدّه بن فان دير ميروي وميشيل إينيز سيمون يكشف الجهة التي تقف وراء التربح من الرسوم الباهظة التي يدفعها سكان غزة لمغادرة القطاع.

تبدأ الشبكة البريطانية تقريرها بالحديث عن أماني والتي عاشت هي وأطفالها الخمسة لعدة أسابيع في خيمة في رفح، المدينة المزدحمة بشكل متزايد على الحدود الجنوبية لقطاع غزة.

تقول أماني: «هناك قصف وإرهاب مستمر. أطفالي خائفون جدًا».

وتضيف: «نحن نموت ببطء ولا أحد يهتم. لا أحد يشعر بمعاناتنا. لا توجد حياة أطفالنا. لا نظافة، ولا طعام. كل شيء صعب».

ويحاول زوجها محمود عبرالحدود في مصر بيأس ترتيب سبل السماح لهم بالخروج من غزة عبر معبر رفح.

لم ير زوجته أو أطفاله منذ خمسة أشهر. أصغر أطفالهم عمره ثلاث سنوات فقط.

التنسيق ... الخيار الوحيد

تتابع أماني: «أتمنى أن أستطيع المغادرة وأخذ أطفالي إلى والدهم. هو يحاول التنسيق لنا للوصول إليه، لكن المغادرة باهظة الثمن».

من خلال «التنسيق»، تشير أماني إلى نظام يمكن للفلسطينيين من خلاله دفع الأموال مقابل الحصول على إذن لمغادرة قطاع غزة.

قبل الحرب، كان يتعين على الفلسطينيين انتظار أسابيع أو أشهر للسماح لهم بالدخول إلى مصر. ومن خلال دفع مبالغ قليلة من المال لإحدى الشركات المتعددة، يمكنهم ضمان سفرهم في غضون أيام قليلة.

وقد عُلق السفر عبر الحدود منذ بداية الحرب. والتنسيق هو الطريقة الوحيدة الآن للفلسطينيين الذين لا يحملون جنسية مزدوجة لمغادرة غزة، باستثناء الإجلاء الطبي.

دور الشركة المصرية

وتلفت الشبكة إلى أنه وفي حين كانت هناك عدة شركات تقدم خدمات التنسيق في السابق، فإن هناك الآن شركة واحدة فقط - وهي الشركة المصرية هلا.

قبل الحرب، كان من الممكن السفر مع شركة هلا مقابل 350 دولارًا - كما يبين إعلان للشركة من وكيل سفر مقره في غزة يقدم خدمات هلا.

منذ بدء الحرب، زادت شركة هلا أسعارها إلى 5000 دولار) للشخص البالغ - زيادة بنسبة 14 مرة.

تأكدت سكاي نيوز من هذه الأسعار من خلال تقارير من عديد من المصادر، بما في ذلك موظف في هلا، بالإضافة إلى قوائم الأسعار المنشورة على الإنترنت.

كانت أماني وزوجها يمتلكان عملًا مربحًا في مدينة غزة قبل الحرب. الآن لم يبقَ منه سوى أنقاض.

تقول أماني : «طلبوا 5000 دولار للبالغ و2500 دولار للطفل. كيف يمكننا توفير ذلك؟».

جريمة الابتزاز

وتنقل الشبكة عن وكيل تنسيق سابق أنه «قرر الاستقالة من الشركة بسبب زيادة الأسعار. أرفض المشاركة في جريمة هذه الأسعار والابتزاز».

ونوهت الشبكة إلى أن هلا قد تكون تربح مليون دولار يوميًا.

رسميًا، تسمح مصر فقط بخروج الأجانب والمصابين الذين جرى إجلاؤهم. وفي الأسابيع الأخيرة، مع ذلك، غالبية الذين حصلوا على إذن لمغادرة غزة فعلوا ذلك من خلال هلا (56%).

لا نعرف بالضبط كم قد حققت الشركة في الأيام الأخرى - هذه هي المرة الوحيدة التي تضمن فيها قائمة سفرهم جنسيات الركاب، ويدفع المصريون أجرًا أقل بكثير. ولكن حجم الركاب كان مستقرًا لعدة أسابيع.

كيف تعمل هلا

تحدثت سكاي نيوز إلى أكثر من 70 فلسطينيًا لفهم كيف تستطيع هلا العمل، وكيف تؤثر أسعارها على الفلسطينيين في وقت يسعى فيه عديد منهم بشكل يائس للهرب خوفًا من غزو إسرائيلي محتمل لرفح.

وتلفت الشبكة إلى أن مصادرها تشمل 30 شخصًا سافروا مع هلا منذ بدء الحرب، أو الذين نظموا السفر بشكل شخصي لشخص ما.

/ moasher

لا تترك هلا الكثير من الآثار الورقية. لم تُسجل الشركة على موقع وزارة الآثار والسياحة، كما يتعين على الشركات المصرية المعنية بالسفر عبر الحدود القيام بذلك. وتتمثل وجودها الإلكتروني الوحيد في صفحتين على فيسبوك ونموذج على جوجل.

وتقول الشبكة إن جميع من قامت بمقابلتهم أفادوا بضرورة دفع المبلغ نقداً، ولم تقدم الشركة أي إيصالات لأحد. لم يتلقوا سوى تذكرة بأسمائهم، ولم تُقدم أي معلومة عن المبلغ المدفوع.

وعلى الرغم من أن قوائم الأسعار يمكن العثور عليها بسهولة على وسائل التواصل الاجتماعي، فإن الشركة لا توفر أي من تلك القوائم رسمياً.

يقول رجل نظم سفر عائلته: «لن ينشروا الأسعار بشكل رسمي - لا يريدون الضغط. الناس يستفسرون فقط في المكتب ويخبرون الناس».

يخبرون الناس عبر وسائل التواصل الاجتماعي، على صفحات فيسبوك وقنوات تلجرام تحوي عشرات أو مئات الآلاف من المتابعين.

ونقلت الشبكة عن موظف في هلا أن أفضل طريقة للتسجيل ودفع تكاليف السفر مع الشركة هي إرسال قريب إلى مكتبهم الرئيس في القاهرة.

قال الموظف إن الأشخاص يمكنهم أيضاً الدفع عبر التحويلات النقدية عبر الهاتف المحمول، على الرغم من أن هذا لم يؤيده أي من مصادرنا.

ويقع المكتب الرئيس لهلا في مقر شركتها الأم، مجموعة العرجاني، في منطقة مدينة نصر في القاهرة.

وقال أحد المصادر الذين زاروا المكتب: «المبنى بأكمله محاط بحراسة أمنية مشددة. إنه فاخر جداً».

ذكرت مصادر متعددة أنه غالباً ما يكون هناك مئات أو آلاف الأشخاص ينتظرون في طوابير خارج المبنى. وقال شخصان لسكاي نيوز إنهما اضطرا لدفع عربون بقيمة 1000 دولار غير قابلة للاسترداد فقط للدخول إلى المبنى.

تظهر مقاطع الفيديو التي تحققت منها الشبكة طوابير الانتظار في 20 فبراير.

بمجرد تسليم المال، ينتظر الأشخاص قبولهم للسفر.

تقول تانيا هاري، المديرة التنفيذية لمنظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية جيشا: «يُفترض بنا أن مصر وإسرائيل تتعاونان على نحو وثيق فيما يتعلق بالأشخاص الذين يمكنهم المغادرة من خلال المعبر. لذلك، فإنه سيفاجئني إذا كانت قوائم هلا محمية من المراقبة الإسرائيلية».

لم ترد السلطات المصرية والإسرائيلية عندما سُئلوا ما إذا كانوا مشاركين في تنفيذ فحوصات الأمن على مسافري هلا.

بمجرد الموافقة على أسمائهم، يُمنح العملاء تذكرة سفر وينتظرون حتى تظهر اسماؤهم على قائمة السفر.

قالت هاري: «الناس يشعرون باليأس بشكل كبير».

وتضيف هاري: «هم يجمعون التبرعات، يطلبون المال من أفراد عائلاتهم، يقومون بكل ما في وسعهم لجمع مبالغ مرتفعة جدًا لدفع ثمن حريتهم الخاصة».

«خارج إمكانياتنا تمامًا»

على سواحل شمال ويلز، تبدو حرب غزة بعيدة عن العالم. ولكن يشعر الناس هنا أيضًا بارتفاع كبير في تكاليف الهروب من الصراع.

تقول هند، وهي أم لطفلين، عندما التقت بها الشبكة في منزلها في بانجور: «لقد صدمنا حقًا بالأسعار. إنها خارج قدرتنا تمامًا».

تحاول هند وزوجها أحمد جمع 48163 جنيهًا إسترلينيًا من خلال التمويل الجماعي لدفع ثمن تسعة أفراد من عائلة أحمد، بمن فيهم والديه، للسفر مع هلا.

وتلفت الشبكة إلى أن مئات الفلسطينيين مثل هند وأحمد يحاولون جمع التبرعات من خلال منصات جمع الاموال.

قال باحث من سيناء مطلع على شؤون الحدود المصرية الفلسطينية: «فيما يتعلق بهؤلاء الأشخاص في غزة الذين يحرمون من كل شيء، هلا هي نوع من طوق النجاة في البحر». .

قامت الشبكة بتحليل عينة من 140 صفحة على إحدى منصات جمع الأموال لمعرفة نوعية الأموال التي يحاول الفلسطينيون جمعها.

كان المتوسط لجمع التبرعات يسعى لما يكفي لأسرة نموذجية، والتي يشير بحثنا إلى أنها تتضمن زوجين ووالديهما وأربعة أطفال. ومع ذلك، لم تكن معظم الصفحات قد جمعت حتى ما يكفي لراكب بالغ واحد.

بخلاف التنسيق، هناك طريقتان فقط أخريان للخروج من غزة. يمكن لأولئك الذين يحملون جنسية أجنبية المغادرة من خلال سفارات بلادهم، ويمكن لأولئك الذين يعانون من إصابات خطيرة التقديم للإجلاء الطبي.

حتى فيما يتعلق بالمصابين بجروح خطيرة، فالحصول على مكان في قائمة الجرحى ليس بالأمر السهل.

في الفترة من 10 إلى 29 فبراير، جرى تضمين ما متوسطه 44 شخصًا فقط في هذه القائمة يوميًا، مقارنة بمتوسط 234 شخصًا نسقوا مع هلا.

استغرق الأمر أربعة أشهر لهند لتأمين إجلاء والدها عدنان، على الرغم من معاناته من كسر في الفخذ ومضاعفات من زرع كبد.

واجه الأشخاص ذوو الجنسيات الأجنبية صعوبات أيضًا في المغادرة عبر الطرق الرسمية. وتحدثت الشبكة مع ثلاثة أشخاص من ذوي جنسيات أجنبية (يوناني، وهولندي وكندي) الذين لم يتمكنوا من المغادرة بدون دفع. ويحاول أحدهم حاليًا ترتيب السفر مع هلا.

سألت الشبكة وزير الخارجية المصري سامح شكري ما إذا كانت الحكومة تسمح لهلا بفرض رسوم قدرها 5000 دولار على الفلسطينيين لمغادرة قطاع غزة.

قال شكري: «بالطبع لا. سنتخذ أي تدابير نحتاج إليها حتى نقيد ذلك ونقضي عليه تمامًا. يجب ألا يستفيد أحد من هذا الوضع لتحقيق مكاسب مالية».

عندما سئل ما إذا كانت الحكومة ستبحث في هذه الادعاءات، قال شكري: «إنها بالفعل تبحث في ذلك وستتخذ إجراءات تجاه أي شخص تورط في مثل هذه الأنشطة».

يقول عمرو مجدي، خبير مصري في هيومن رايتس ووتش، إن رد شكري: «يبدو مفتوحًا. لا يمكن تفسيره بأي شكل من الأشكال».

ويقول مجدي: «لا يمكن أن يكون هناك نشاط اقتصادي من هذا القبيل، خاصة عندما يكون ذلك محل احتكار، دون الحصول على ضوء أخضر من الجيش ودون وجود اتصالات فعلية مع الجيش. غالبًا ما يتحكم الجيش والمخابرات العسكرية في الحدود. لا يمكن لأحد أن يمر عبر الحدود دون علم السلطات المصرية».

وتوضح الشبكة أن شركة هلا الأم، مجموعة العرجاني، هي شركة بارزة في مصر. في يناير 2023، أصبحت راعيًا رسميًا للنادي الأهلي، أكثر فرق كرة القدم نجاحًا في أفريقيا.

وأشارت الشبكة إلى أنه ووسط التهديدات الإسرائيلية بشن عملية في رفح، رفضت مصر بشكل قاطع أي اقتراح بالسماح للفلسطينيين بالنزوح الجماعي إلى سيناء.

ومع ذلك، يظهر مقطع فيديو نشرته مؤسسة سيناء الحقوقية وتحققت منه الشبكة عملية كبيرة لتمهيد الأراضي قيد التنفيذ على الجانب المصري من حدود رفح، بالإضافة إلى بناء جدار.

لم تتمكن الشبكة من التحقق بشكل مستقل من الغرض من أعمال البناء، ولكن مؤسسة سيناء تقول إن الهدف منها هو استيعاب تدفق اللاجئين الفلسطينيين.

قال شكري للشبكة: «إن النشاط كان جزءًا من الصيانة العادية للحدود. لا يتعلق بأي حال من الأحوال بتوفير مخيمات أو مأوى على جانبنا من الحدود».

وحتى 26 فبراير، تُظهر صور الأقمار الصناعية أن مساحة تقدر بنحو 15 كيلومتر مربع قد مُهدت بالفعل.